

تواريخ البحث	قياس اثر تقلبات اسعار النفط العالمية على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2003-2022)
تاريخ تقديم البحث : 2024/7/9	المدرس الدكتور عباس علي محمد جامعة المعقل / كلية الادارة والاقتصاد
تاريخ قبول البحث : 2024/8/1	المدرس المساعد جعفر غازي عبدالرزاق جامعة البصرة / كلية الادارة والاقتصاد
تاريخ رفع البحث على الموقع: 2025/3/15	الأستاذ المساعد مصطفى عبدالله محمد الجامعة التقنية الجنوبية / الكلية التقنية الادارية البصرة

المستخلص :

يعد الاقتصاد العراقي من الاقتصاديات الريعية التي تعتمد بشكل رئيس في صادراتها على النفط والتي تتحد اسعاره في السوق العالمية بناءً على قانون العرض والطلب وهذا ما يعرض النمو الاقتصادي في العراق الى عدم الاستقرار . يهدف هذا البحث الى قياس اثر تقلبات اسعار النفط العالمية على النمو الاقتصادي في العراق للمدة 2003-2022 من اجل بيان وتحليل العلاقة بينهما انطلاقاً من الاشكالية الرئيسة كيف تؤثر تقلبات اسعار النفط على النمو الاقتصادي في العراق وللإجابة عن هذا التساؤل تم استخدام المنهج الاستقرائي والاستنباطي وتم الاستعانة بالتحليل الاقتصادي والاحصائي وأشارت نتائج التحليل الى وجود علاقة موجبة طردية بين المتغير التابع (الناتج المحلي الاجمالي) والمتغير المستقل (اسعار النفط) خلال فترة البحث ,حيث ينعكس اثر تقلبات اسعار النفط على معدلات النمو الاقتصادي وهذا يعكس تبعية الاقتصاد العراقي للعوائد النفطية وخلص البحث الى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات.

الكلمات المفتاحية : النفط الخام , اسعار النفط الخام , النمو الاقتصادي , الناتج المحلي الاجمالي , معدل النمو.

Measuring the Impact of Global Oil Price Fluctuations on Economic Growth in Iraq for the Period (2003-2022)

Dr. Lecturer. Abbas Ali Muhammad

Al-Maqal University / College of Administration and Economics

Assistant Lecturer. Jaafar Ghazi Abdul Razzaq

University of Basra / College of Administration and Economics

Assistant Professor Mustafa Abdullah Muhammad

Southern Technical University / Administrative Technical College, Basra

Abstract :

The Iraqi economy is considered a rentier economy that relies mainly on oil for its exports, the prices of which are determined in the global market based on the law of supply and demand. This exposes economic growth in Iraq to instability.

This research aims to measure the impact of fluctuations in global oil prices on economic growth in Iraq for the period 2003-2022 in order to explain and analyze the relationship between them. The research started from the main problem of how oil price fluctuations affect economic growth in Iraq. To answer this question, inductive and deductive methods were used. Using economic and statistical analysis, the results of the analysis indicated the existence of a positive, direct relationship between the dependent variable (Gross Domestic Product) and the independent variable (oil prices) during the research period, as the impact of oil price fluctuations is reflected in economic growth rates, and this reflects the dependency of the Iraqi economy on oil revenues. The research concluded with: A set of conclusions and recommendations.

Keywords: Crude oil, crude oil prices, economic growth, gross domestic product, growth rate.

المقدمة:

تعد البلدان التي يشكل القطاع النفطي الحصة الاكبر في تكوين ناتجها المحلي والمصدر الرئيس لتمويل انفاقها العام هي اكثر عرضة لمشاكل تقلبات اسعار النفط العالمية , اذ يتسم الاقتصاد العراقي بأنه اقتصاد ريعي احادي الجانب يعتمد بشكل اساسي على المورد النفطي في تمويل الموازنة وبرامج التنمية الاقتصادية فضلاً عن كونه المصدر الرئيس للعملة الأجنبية والإيرادات العامة, كما تشكل الصادرات النفطية نحو (96%) من اجمالي الصادرات وقد نجم عن ذلك انزلاق اقتصاديات البلدان النفطية وخاصة العراق في فلك اسواق النفط وتقلباتها نتيجة لتأثر اسعار النفط الخام بالعديد من العوامل السياسية والاقتصادية وترتب على ذلك تسلل الازمات والتقلبات الاقتصادية العالمية اليها عبر قناة المورد النفطي , فقد تأثر الاقتصاد العراقي بارتفاع وانخفاض اسعار النفط الخام عبر انتقال عدوى التذبذب وعدم الثبات في قطاع النفط الى القطاعات غير النفطية فضلاً عن اعتماد كافة المتغيرات الاقتصادية الكلية الاخرى ومنها الدخل القومي والتجارة الخارجية والاستثمارات بكافة اشكالها ومن ثم تحديد اتجاهات التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي .

ان السمة الاساسية للناتج المحلي الاجمالي ومن ثم النمو الاقتصادي في العراق هو عدم استقراره تبعاً لعدم استقرار اسعار النفط الخام وبالتالي فان ارتفاع معدلات النمو والتغيرات التي تشهدها الاسواق العالمية في اسعار النفط الامر الذي يجعل من معرفة اثار تقلبات اسعار النفط في السوق العالمية على النمو الاقتصادي في العراق ضرورة لاستشراف افاق مستقبلها الاقتصادي .

اولاً: مشكلة البحث : نظراً لذلك تكمن مشكلة البحث في اعتماد الاقتصاد العراقي بشكل كبير جداً على القطاع النفطي في تمويل الموازنة والاقتصاد كونه المصدر الرئيس للعملة الأجنبية والإيرادات العامة فضلاً عن هيمنة القطاع النفطي على هيكل الناتج المحلي الاجمالي واجمالي الصادرات ومن ثم تمويل برامج التنمية وتحقيق النمو الاقتصادي , وبالنظر للتغيرات التي تشهدها الاسواق النفطية العالمية والتي من الممكن ان تخلق تقلبات حادة في اسعار النفط الخام ارتفاعاً او انخفاضاً مما يجعل الاقتصاد العراقي اكثر عرضة للصدمات الخارجية التي تنتج عن تقلبات اسعار النفط العالمية وفي هذا الصدد نطرح الاشكالية التالية لدراسة العلاقة الموجودة بين التغيرات في اسعار النفط العالمية والنمو الاقتصادي في العراق (هل يمكن لتقلبات اسعار النفط ان تؤثر على وتيرة النمو الاقتصادي في العراق) .

ثانياً: اهمية البحث : تأتي اهمية البحث من خلال تسليط الضوء على الكيفية التي تتأثر بها اقتصاديات الدول المصدرة للنفط وخاصة الاقتصاد العراقي نتيجة تغيرات في اسعار النفط الخام واثرها في معدلات النمو الاقتصادي بعد عام 2003 ايجاباً او سلباً .
ثالثاً: هدف البحث : يهدف البحث الى :

- 1- التعرف على مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الاجمالي والنمو الاقتصادي .
 - 2- قياس وتحليل العلاقة بين اسعار النفط العالمية والنمو الاقتصادي في العراق وبيان درجة التأثير بينهما .
- رابعاً : فرضية البحث : ينطلق البحث من فرضية مفادها : هنالك علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين تغيرات اسعار النفط والنمو الاقتصادي في العراق .
- خامساً: هيكل البحث : ان اظهر العلاقة بين تغيرات اسعار النفط العالمية والنمو الاقتصادي في العراق يكون من خلال الاتي :
- المطلب الاول : الاطار المفاهيمي لأسعار النفط والنمو الاقتصادي .
- المطلب الثاني : تحليل اتجاهات تطور اسعار النفط والنمو في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003
- المطلب الثالث: قياس اثر العلاقة بين تقلبات اسعار النفط الخام والنمو الاقتصادي في العراق بعد عام 2003
- الاستنتاجات والتوصيات

المطلب الأول: الأطار المفاهيم لأسعار النفط والنمو الاقتصادي .

اولا : سعر النفط الخام :

1- مفهوم وانواع اسعار النفط العالمية :

يعد النفط سلعة استراتيجية ومادة حيوية اساسية للصناعة والتجارة على حد سواء , اذ ارتبط التاريخ الاقتصادي الحديث بهذا المورد الذي اطلق عليه مصطلح (الذهب الاسود) لأهميته , والذي كان له الاثر الاكبر في تشكيل معالم الاقتصاد العالمي , فليس مصادفة ان تجد سلعة اساسية نادرة ومحدودة تتحكم في اقتصادات بأكملها فقد تكفي صدمة نفطية واحدة لشل اقتصادات قائمة ولتحت حركة فاعلة فيها (عبدالمجيد , 2019 : 325) .

ويعرف سعر النفط الخام " بأنه القيمة النقدية او الصورة النقدية لبرميل النفط الخام بالمقياس الأمريكي للبرميل المكون من 42 كالون والمعبّر عنه بالوحدة النقدية الأمريكية" (ثامر , 2021 : 402) بمعنى ان سعر النفط هو القيمة النقدية التي تعطى لوحدة واحدة من النفط خلال مدة زمنية معينة . اذ يخضع هذا السعر لتقلبات مستمرة نتيجة لطبيعة السوق النفطية التي تمتاز بعدم الاستقرار , الامر الذي ينعكس على الإيرادات النفطية للدول المنتجة والمصدرة وجعلها تخضع لتقلبات مستمرة حتى اصبحت ظاهرة التقلبات مسألة مثيرة للقلق على المستوى العالمي منذ عقد السبعينات من القرن الماضي وتحديدأ عام 1973 واستمرارها حتى الان (صالح وحمدان , 2017: 56) ويعود السبب في ذلك الى الازمة المالية العالمية التي عصفت بالاقتصاد العالمي والتي ترتب عليها اثاراً سلبية على القطاع النفطي مما انعكس بشكل واضح على السوق النفطية الدولية متمثلاً بتراجع اسعار النفط تراجعاً دراماتيكياً .

ان حركات الاسعار في السوق النفطية يمكن ان تعرض تحت المفاهيم الاتية :

أ- السعر المعلن : هو سعر البرميل المعلن من قبل الشركات النفطية في كارتل الشقيقات السبع محسوباً بالدولار الأمريكي وقد بدء العمل به منذ عام 1880 ثم استمر العمل به داخل الولايات المتحدة وخارجها (حسين , 2018 : 91) .

ب- السعر المتحقق : هو السعر المتحقق لقاء خصوم يتفق عليها الطرفان بنسبة مئوية كخصم من السعر المعلن او تسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع والمشتري , وقد ظهرت هذه الاسعار منذ بداية الخمسينات من القرن الماضي وعملت به شركات النفط الاجنبية ومن ثم شركات النفط الوطنية سواء داخل منظمة اوبك او خارجها (بيبرس , : 545)

ج- السعر الفوري : يعرف بأنه قيمة البرميل من النفط الخام المتبادل فوراً او انياً في سوق النفط الحرة من قبل الاطراف العارضة والمشتري في السوق (رويج , 2013 : 4) .

د- السعر الضريبي : هو يمثل كلفة البرميل النفطي المستخرج مضاف اليه الضرائب الى تلك الكلفة ويسمى بسعر الكلفة الضريبية (حسين , 2018 : 91) .

هـ- سعر الاشارة : هو عبارة عن سعر النفط الخام الذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق ويتم احتسابه بعد معرفة متوسط معدل السعر المعلن والمتحقق لعدة سنوات (بيبرس , : 546)

2- العوامل المؤثرة على اسعار النفط العالمية

يعد النفط والغاز سلعة عينية تتأثر اسعارها بقوى الطلب والعرض على النفط والغاز , اذ يتكون سوق النفط العالمية من المنتجون " منظمة اوبك والدول خارج منظمة اوبك" والمستهلكون " الدول الصناعية والدول النامية" , اذ تتأثر السوق النفطية سلباً او ايجاباً بعدة عوامل , فمن الناحية النظرية فان من اهم الاسس التي تتحدد على ضوءها الاسعار في السوق النفطية تقديرات العرض والطلب , ولكن من الناحية العملية تلعب الصفقات التي تتم في الاسواق المستقبلية كالأسهم والسندات وسعر صرف العملات الاجنبية دوراً رئيساً في تحديد اسعار النفط فضلاً عن الكثافة النوعية (API) ونسبة الكبريت ومكان استخراجه , ويمكن توضيح هذه العوامل بالنقاط التالية:

أ- الطلب العالمي على النفط الخام :- يقصد بالطلب النفطي مقدار الحاجة الانسانية المنعكسة في جانبها الكمي والتنوعي على السلعة النفطية كخام او منتجات نفطية عند سعر معين وخلال فترة زمنية محددة بهدف اشباع تلك الحاجات سواء كانت لأغراض

استهلاكية كالبترين وغيره او لأغراض انتاجية كالمنتجات النفطية المستخدمة في الصناعة البتروكيمياوية, وقد اشار المختصون بالصناعة النفطية ان من اهم العوامل المؤثرة على الطلب العالمي على النفط هي كلاتي (هشام , 2016 : 38) :-

- النمو الاقتصادي العالمي .
- التغيرات الهيكلية في الاقتصاديات العالمية .
- التغير في ميزان الطاقة .
- التغيرات في سعر صرف الدولار الامريكي .

ب- العرض العالمي للنفط الخام : ويقصد به الكميات المتاحة من السلعة البترولية في السوق الدولية بسعر معين وخلال فترة زمنية محددة , وقد اشار المختصون بالصناعة النفطية ان من اهم العوامل المؤثرة على العرض العالمي على النفط هي كلاتي :- (بيبرس , 2023 : 548) .

- التغيرات في احتياطي النفط لدى الدول المصدرة والدول المستهلكة .
- التطور التقني والتكنولوجي لعمليات استخراج وتكرير النفط .
- السياسة النقدية في الدول المصدرة .
- عوامل سياسية .
- نشاطات منظمة الدول المصدرة للبترول (OPEC) ومنظمة الدول غير المصدرة للبترول (NOPEC).

ثانيا : مفهوم النمو الاقتصادي وانواعه :

1- مفهوم النمو الاقتصادي :

برزت العديد من التعريفات للنمو الاقتصادي, ويمكن تلخيص اهم التعريفات التي تناولت هذا المفهوم , فمنهم من عرف النمو الاقتصادي بأنه " الزيادة المستمرة والمنظمة السنوية في الناتج المحلي الاجمالي بشكل يحقق زيادة في الدخل الحقيقي بمعنى اخر ان معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي لا بد ان يفوق معدل نمو السكان " (Ali and Marwan, 2020: 188) , ومنهم من عرف النمو الاقتصادي بأنه " قدرة الاقتصاد على الانتاج عبر الزمن " او هو الزيادة في معدل الناتج المحلي الاجمالي ومعدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (سلمان , 2015 : 279) .

ويعرف ايضا بأنه " الزيادة السنوية في الناتج المحلي الاجمالي بشكل يحقق زيادة في الدخل الحقيقي بمعنى اخر ان معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي لا بد ان يفوق معدل نمو السكان " (علي , 2020 : 188) . ويرى سامويلسون ونوردهاوس ان النمو الاقتصادي هو الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي في ظل التشغيل الكامل للموارد , اذ لا بد من توفر العوامل الاربعة للنمو الاقتصادي وهي الموارد الطبيعية والبشرية وتكوين رؤوس الاموال والتكنولوجيا والابتكارات (سلمان , 2015 : 279) وتتصف عملية النمو بالاستمرارية على المدى الزمني البعيد فضلا عن شمولها مقادير اقتصادية معينة وحدوثها من خلال الزمن فهي تحتوي على عنصر الزمن وتتصف بالحركة والديناميكية لان فيها خاصيتين من خواص الحركة هما التغير والزمن (عبد الرضا , 2013 : 69) .

كما هنالك مقاييس ومؤشرات تعبر عن النمو الاقتصادي من اهم هذه المقاييس هو نمو نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي كونه يعبر عن مستوى المعيشة والرفاهية للأفراد وبحسب نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي من خلال قسمة الناتج المحلي الاجمالي على عدد السكان (محمد , 2022 : 121) . بالتالي فانمو الاقتصادي يعني تحقيق زيادة مستمرة في نمو نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي مع مرور الزمن وهذه الزيادة تنعكس من خلال تحسين المستوى المعيشي للأفراد فضلا عن العدالة في التوزيع .

هنالك مقاييس ومؤشرات تعبر عن النمو الاقتصادي من اهم هذه المقاييس هو الناتج الحقيقي والذي يتم حسابه من خلال التغيير في الناتج الحقيقي بين فترتين مقسوماً على الناتج الاجمالي للفترة الاساس , اما المقياس الثاني نمو نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي والذي يعبر عن مستوى المعيشة والرفاهية للأفراد ويحسب نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي من خلال قسمة الناتج المحلي الاجمالي على عدد السكان (Muhammad, 2022: 121) وكما يلي.

$$\text{معدل النمو الاقتصادي} = \frac{\text{الناتج القومي في العام الحالي} - \text{الناتج القومي في العام السابق}}{\text{الناتج القومي في العام السابق}} \times 100$$

$$\text{متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي} = \frac{\text{الناتج القومي الحقيقي}}{\text{عدد السكان}}$$

بالتالي فانمو الاقتصادي يعني تحقيق زيادة مستمرة في نمو نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي مع مرور الزمن وهذه الزيادة تنعكس من خلال تحسين المستوى المعيشي للأفراد فضلاً عن العدالة في التوزيع .

من خلال ما سبق يتضح ان النمو الاقتصادي هو مفهوماً كمياً يعبر عن قدرة الاقتصاد على زيادة انتاج السلع والخدمات في عبر الزمن اي زيادة مستمرة في انتاج الثروات المادية يرافقها زيادة في دخل الفرد الحقيقي وبشكل يحقق التطور الاقتصادي .وعليه فان النمو الاقتصادي هو مؤشر يعبر عن كمية التغير في الناتج المحلي الاجمالي والدخل الفردي الحقيقي بمعنى يجب ان تكون الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي ممتدة لفترة زمنية طويلة وليست لفترة قصيرة محدودة .

2- انواع النمو الاقتصادي : يمكن التمييز بين ثلاثة انواع من النمو :

1- النمو التلقائي : هو ذلك النوع من النمو الذي يحدث بشكل عفوي دون تخطيط علمي مسبق ويتطلب هذا النوع من النمو مرونة كبيرة في الاطار الاجتماعي لكي تتفاعل المتغيرات الاقتصادية بشكل تلقائي دون الاعتماد على الخطط الاقتصادية بحيث يمكن له ان ينتقل من قطاع الى اخر عن طريق اثر المضاعف او المعجل وهو ما سارت عليه الدول المتقدمة (علي , 2020 : 189) .

2- النمو العابر : هو ذلك النوع من النمو الذي يأتي استجابة لعوامل طارئة داخلية او الخارجية اذ انها سرعان ما تزول وبزوال تلك العوامل يزول معها النمو اي انها لا تتصف بالاستمرارية ويحدث هذا النمو غالباً في الدول النامية (Sobeih, 2010:19).

3- النمو المخطط : هو ذلك النوع من النمو الذي يحدث بتدخل الدولة من خلال وضع عملية تخطيط علمي شامل لموارد واحتياجات البلد ويعتمد في استمراره على واقعية اهداف الخطة الشاملة وفعالية تنفيذها ومتابعتها (عبد الرضا , 2013 : 71)

المطلب الثاني: تحليل اتجاهات تطور اسعار النفط والنمو في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003

اولاً: تطور معدلات النمو الاقتصادي في العراق بعد عام 2003 .

تأتي الاهمية الاساسية للنتائج المحلي الإجمالي كونه أحد المؤشرات المهمة الذي يمكن من خلاله قياس مقدار التنوع الاقتصادي والنمو او الركود , فهو يعبر عن مستوى الأداء الاقتصادي للدولة ومدى نموه وتطوره , إذ أن تطور الناتج المحلي الإجمالي ينعكس على تطور الدخل القومي (بريهي , 2011 : 24) . ويعرف هو قيمة السلع والخدمات النهائية (التامة الصنع) المنتجة داخل الحدود الجغرافية للبلاد خلال مدة زمنية عادة ما تكون سنة او هو القيمة المضافة لجميع المنشأة العاملة في الانشطة الاقتصادية المختلفة في الاقتصاد (العاني, 2022 : 437) , إذ تشكل اتجاهات تطور الناتج المحلي الإجمالي اساس التقدم الحاصل في الاقتصاد وينعكس على تطور الدخل القومي , لذا فإن تحليل الناتج المحلي الاجمالي ومعدل نموه يعد من النقاط الأساسية لمعرفة سرعة نمو هذا الاقتصاد وما يمتلكه من طاقات انتاجية (مادية وبشرية) , إذ سيتم التعبير عن النمو الاقتصادي بالتغير الحاصل في قيمة الناتج ويمكن معرفة هذا المعدل من خلال الجدول (1) إذ نلاحظ ان القطاع النفطي في العراق يسهم بشكل كبير في الناتج المحلي الاجمالي خلال المدة 2003 - 2022 وباستبعاد النفط الخام من معادلة الاقتصاد الوطني يتضح مدى تراجع مساهمة القطاعات الأخرى (غير النفطية) في الناتج المحلي ولاسيما القطاع الزراعي والقطاع الصناعي اللذان يعدان من القطاعات الحيوية في اقتصاد الامر الذي جعل الاقتصاد العراقي ريعياً من خلال اعتماده على القطاع النفطي مصدراً أساساً للإيرادات العامة . إذ يبين الجدول اناه أن الناتج المحلي الإجمالي في العراق شهد انخفاضاً شديداً عام 2003 نتيجة الحرب الامريكية على العراق عام 2003 , فضلاً عن توقف إنتاج وتصدير النفط الخام خلال الأشهر الخمسة الأولى من نفس العام .

إذ انخفض الإنتاج النفطي من (2.1) مليون برميل يومياً عام 2002 إلى (1.536) مليون برميل يومياً عام 2003 (OPEC, 2004:19), وهو ما أدى إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي من 24,544 مليون دولار عام 2002 إلى 23,464 مليون دولار عام 2003, وباستبعاد النفط الخام من تركيبة الناتج المحلي الإجمالي نلاحظ أنه لا يشكل سوى 3,471 مليار دولار. ثم أخذ الناتج بالارتفاع وصولاً إلى 107,672 مليون دولار وبمعدل نمو 45% عام 2008 لينخفض الناتج المحلي الاجمالي للعام الذي يليه إلى 97,302 مليون دولار وبمعدل نمو سالب بلغ 9.6% ويعزى السبب إلى الازمة المالية العالمية التي عصفت بالاقتصاد العالمي بشكل عام والسوق النفطية بشكل خاص والتي نجم عنها ركود اقتصادي وانخفاض الطلب العالمي على النفط (ارباط ويحيى, 2023: 62). ثم اخذ الناتج بالارتفاع ليصل نحو 207,124 مليون دولار عام 2013 بسبب التوقعات الايجابية بشأن النمو الاقتصادي وزيادة الطلب العالمي من قبل الصين والهند والمضاربات في عقود النفط الأجلة من اجل تحقيق مكاسب مالية فضلاً عن انخفاض قيمة الدولار والذي أدى إلى زيادة الإيرادات العامة والذي اسهم في تشغيل القطاعات الأخرى, كما شهدت المدة من 2003-2013 تقلبات اقتصادية في معدلات النمو الاقتصادي لاسيما خلال الاعوام 2004, 2006, 2013 إذ حققت نمو موجب في الناتج المحلي الاجمالي بلغ (69.3%, 50.3%, 11.4%) على التوالي بسبب ارتفاع العوائد النفطية نتيجة ارتفاع أسعار النفط الخام في الأسواق الدولية بسبب توقف تصدير النفط الليبي مما دفع أسعار النفط الخام إلى الارتفاع بحوالي 39% بالمقارنة مع عام 2010 (نبيل ومحمد , 2016 : 51), في حين بلغ الناتج المحلي الإجمالي بدون النفط 98,683 مليون دولار عام 2013 . ثم اخذ الناتج بالانخفاض خلال عامي 2014 و 2015 والذي سجل 192,772 مليون دولار و 153,990 مليون دولار وبمعدل نمو سالب بلغ (6.9% و 20.1%) نتيجة الأوضاع الامنية غير المستقرة في بعض المحافظات مثل ديالى والانباء وصلاح الدين والموصل والتي ترتب عليها ضرر بالبنية التحتية للقطاع النفطي فضلاً عن انخفاض اسعار النفط العالمية بسبب فائض المعروض والذي انعكس في انخفاض الاسعار إلى دون 50 دولار (Ali and Marwan, 2020: 192) إذ زادت الولايات المتحدة انتاجها النفطي من 7.4 مليون برميل/يومياً إلى 8.6 مليون برميل/يومياً بسبب تنامي النفط الصخري (حمزة ومحمد , 2023: 346) .

جدول (1)

تطور الناتج المحلي الاجمالي في العراق ومعدل نموه للمدة 2003- 2022 (مليون دولار - %)

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي GDP (مليون دو	ناتج القطاع النفطي (مليون دولار)	الناتج المحلي الإجمالي باستبعاد قطاع النفط (مليون دولار)	معدل النمو للناتج المحلي الاجمالي %
2003	19,900	16,429	3,471	- 4.4
2004	33,700	31,319	2,381	69.3
2005	36,243	26,030	10,213	7.5
2006	54,475	35,354	19,121	50.3
2007	74,235	46,424	27,811	36.3
2008	107,672	72,029	35,643	45.1
2009	97,302	48,217	49,085	-9.6
2010	117,138	62,643	54,495	20.4
2011	157,412	99,303	58,109	34.4
2012	185,945	109,098	76,847	18.1
2013	207,124	108,441	98,683	11.4
2014	192,772	100,725	92,047	- 6.9
2015	153,990	54,882	99,108	- 20.1
2016	158,050	51,914	106,136	2.6
2017	175,652	72,736	102,916	11.1
2018	211,146	100,020	111,126	20.2
2019	215,268	96,537	118,731	1.9
2020	175,134	53,367	121,767	- 18.6
2021	209,924	92,880	117,044	19.9
2022	264,299	151,278	113,021	25.9

المصدر : من إعداد الباحث استنادا إلى :

1- وزارة التخطيط، (2022) ، الجهاز المركزي للإحصاء، النشرات الإحصائية السنوية، الحسابات القومية، سنوات متفرقة، صفحات متفرقة ، بغداد – العراق.

2- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وغيرها، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات (2003-2022)، صندوق النقد العربي، أبوظبي.

3- البنك المركزي العراقي، (2022) ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، النشرات السنوية للبنك المركزي للعام 2022" ، بغداد ، العراق .

4- (تم حساب معدل النمو من خلال : الناتج في سنة المقارنة – الناتج في سنة الاساس / الناتج في سنة الاساس *100) .

5- تم تحويل البيانات من الدينار إلى الدولار بسعر الصرف لكل سنة.

ثم اخذ الناتج بالارتفاع ليبلغ 158,050 مليون دولار عام 2016 وبمعدل نمو 2.6% واستمر بالارتفاع ليصل 211,146 مليون دولار عام 2018 وبمعدل نمو 20.2% ونتيجة أزمة كورونا وتأثيرها على جميع دول العام وانخفاض اسعار النفط الخام العالمية لينخفض الناتج المحلي الاجمالي للعراق الى 175,134 مليون دولار عام 2020 وبمعدل نمو سالب بلغ 18.6 % ثم ارتفع الى 254,299 مليون دولار عام 2022 وبمعدل نمو موجب بلغ 25.9% نتيجة تقليل الاجراءات الوقائية وتعافي الاقتصاد العالمي .

جدول (2)

المساهمة القطاعية للأنشطة الاقتصادية في العراق للمدة (2003-2022) (%)

السنوات	مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي %	مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي باستبعاد قطاع النفط %
2003	82.56	17.44
2004	92.93	7.07
2005	71.82	28.18
2006	64.90	35.10
2007	62.54	37.46
2008	66.90	33.10
2009	49.55	50.45
2010	53.48	46.52
2011	63.08	36.92
2012	58.67	41.33
2013	52.36	47.64
2014	52.25	47.75
2015	35.64	64.36
2016	32.85	67.15
2017	41.41	58.59
2018	47.37	52.63
2019	44.85	55.15
2020	30.47	69.53
2021	44.25	55.75
2022	57.24	42.76

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى :

- 1- وزارة التخطيط، (2022)، الجهاز المركزي للإحصاء، النشرات الإحصائية السنوية، الحسابات القومية، سنوات متفرقة، صفحات متفرقة، بغداد - العراق.
- 2- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وغيرها، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات (2003-2022)، صندوق النقد العربي، أبوظبي.
- 3- البنك المركزي العراقي، (2022)، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرات السنوية للبنك المركزي للعام 2022، بغداد، العراق.

أما من حيث المساهمة القطاعية في الناتج المحلي فكما هو معروف ان الاهمية النسبية للقطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي هو احد مقاييس درجة التنوع الاقتصادي بالتالي فان زيادة الاهمية النسبية توضح انخفاض درجة التنوع الاقتصادي وانخفاض مساهمة القطاعات الاخرى في الناتج المحلي الاجمالي فيلاحظ من الجدول (2) ان قطاع النفط الخام احتل المرتبة المتقدمة من حيث نسبة مساهمته التي بلغت اعلى نسبة لها 82.56% عام 2003، و 92.93% عام 2004، وادنى نسبة 30.47% عام 2020 ثم ارتفعت نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي لتصل الى 57.24% عام 2022 بعد رفع الحضر المفروض بسبب فيروس وارتفاع الطلب العالمي على النفط الخام. وباستبعاد القطاع النفطي من تركيب معادلة الاقتصاد الوطني يلاحظ تدني مساهمة القطاعات الأخرى في الناتج المحلي، التي سجلت نسبة 17.44% عام 2003، و 7.07% عام 2004، و اعلى نسبة 69.5279% عام 2020، وهو ما يشير إلى حالة القصور الواضحة في الأنشطة الاقتصادية والقطاعات الحيوية ولاسيما قطاع الصناعي والقطاع الزراعي .

نلاحظ مما سبق ان التطورات في معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي في العراق ارتبط الى حد كبير في انتاج قطاع النفط ولم تكن عائدة الى النمو في القدرات الحقيقية للاقتصاد العراقي وهذا ما يعكس السمة الأحادية للاقتصاد الريعي ومدى اعتماده المفرط على عوائد النفط وضعف مساهمة معظم الأنشطة الاقتصادية. وهو ما سيخلف اختلالات ومشاكل اقتصادية كبيرة ومنها انزلاق الاقتصاد العراقي في فلك اسواق النفط وتقلباتها نتيجة لتأثر اسعار النفط الخام بالعديد من العوامل السياسية والاقتصادية ومن ثم تحديد اتجاهات النمو الاقتصادي في العراق .

ثانياً : تطور اسعار النفط في العراق بعد عام 2003 .

تتسم اسعار النفط الخام على المستوى الدولي بالتقلب الحاد والمستمر وعدم الاستقرار على مر السنين نتيجة لتأثرها بالعديد من العوامل السياسية والاقتصادية مما يترك أثراً كبيراً على اقتصاديات كل من الدول المصدرة والدول المستهلكة . فمن خلال ملاحظة البيانات في الجدول (3) نجد ان السوق النفطية تأثرت بالعديد من الازمات والاحداث والتطورات العالمية والامنية في العراق مما انعكس ذلك على اسعار النفط الخام واولها الاحتلال الامريكي للعراق عام 2003 والاضطرابات العالمية التي عرفتها نيجيريا والذي دفع اسعار النفط الى الارتفاع من 26 دولار/ برميل عام 2003 الى نحو 48 دولار/ برميل عام 2005 بزيادة تقدر ب100% . واستمرت اسعار النفط بالارتفاع لتصل الى 92 دولار/ برميل عام 2008 لتسجل بذلك اعلى سعر شهدته السوق النفطية منذ ازمة 1973 وذلك نتيجة الطلب العالمي المتزايد على النفط الخام خاصة من دول جنوب شرق اسيا مثل الصين والهند كقوتين اقتصاديتين بارزتين ونتيجة لتضايف عوامل عديدة ومتنوعة ذات طبيعة جيوسياسية ومناخية (موري وعبد الحميد، 2015:149) الا ان هذا الارتفاع لم يستمر نتيجة الازمة المالية العالمية (ازمة الرهان العقاري) في الولايات المتحدة وانخفاض النمو الاقتصادي مما دفع اسعار النفط لتتخفف بما يقارب 30% عن عام 2008 مسجلة بذلك ما يقارب 60 دولار/ برميل عام 2009 ومن ثم عاودت اسعار النفط الخام الى الارتفاع لتتجاوز بذلك عتبة 100 دولار/ برميل، اذ سجلت اسعار النفط الخام ما يقارب 106 دولار/ برميل عام 2011 و107 دولار/ برميل عام 2012 و103 دولار/ برميل عام 2013 بسبب الاستقرار التدريجي للاقتصاد الرأسمالي الغربي وبداية تعافيه من اثار الازمة المالية العالمية والتي رافقها زيادة الطلب العالمي على النفط الخام.

وفي منتصف عام 2014 انخفضت اسعار النفط العالمية انخفاضاً ملحوظاً لتسجل 94 دولار/ برميل وهو ادنى مستوى له على مدار اربعة اعوام الامر الذي افقده نصف قيمته السوقية في غضون عام تقريباً وذلك لزيادة الانتاج بعد استقرار الاوضاع في ليبيا وتحسن في العلاقات الايرانية مع الولايات المتحدة ، فضلاً عن الدور الذي لعبته الولايات المتحدة في التأثير على الاسعار من خلال وسائل متعددة ابرزها بناء مخزون استراتيجي من النفط الخام والاستثمار في حقول بحر الشمال في النرويج والاستثمار في مصادر الطاقة البديلة (الضامن ، 2016 : 202) . فضلاً عن فشل منظمة الاوبك في اجتماعها الذي عقد في نوفمبر من عام 2014 في اتخاذ قرار لتخفيض انتاجها (الجبوري ، 2016 : 2217) في مما أدى الى تراجع اسعار النفط الخام واستمر الانخفاض لتبلغ اسعار النفط الخام 39 دولار/ برميل عام 2016 بسبب زيادة العرض العالمي في السوق النفطية وخاصة بعد تطوير وسائل انتاج والتكنولوجيا ساهمت في زيادة المعروض من النفط غير التقليدي (النفط الصخري) في الولايات المتحدة بمقدار 4 مليون/برميل يومياً فضلاً عن تباطؤ معدلات نمو الطلب العالمي على النفط والطلب الصيني بشكل خاص وارتفاع اسعار صرف الدولار اتجاه العملات الاخرى والذي خفض اسعار النفط خوفاً من ارتفاع معدلات التضخم (اوابك ، 2015 : 44) .

جدول (3) تطور أسعار النفط الخام للمدة 2003- 2022 (دولار)

السنوات	اسعار النفط الخام (دولار) Oil price
2003	26.6
2004	34.60
2005	48.33
2006	57.97
2007	66.40
2008	92.08
2009	60.50
2010	76.79
2011	106.17
2012	107.96
2013	103.60
2014	94.45
2015	47.87
2016	39.53
2017	51.87
2018	68.62
2019	63.64
2020	41.47
2021	69.9
2022	95.6

Source: OPEC, Annual statistical Bulletin data for the years (2004-2022).

فقد شهدت اسعار النفط الخام تذبذباً بين المدة 2016-2020 بين الارتفاع والانخفاض لتتراوح اسعار النفط الى نحو 41 دولار/ برميل عام 2020 وهو ادنى مستوى لها منذ عام 2016 مشكلة بذلك انخفاضاً بحدود 22 دولار/ برميل عن عام 2019 أي ما يعادل نسبة 35% ويعود السبب في ذلك الى تداعيات جائحة كورونا، ونتيجة لرفع الحضر الناجم عن فيروس كورونا عادت الاسعار الى الارتفاع لتصل الى ما يتجاوز دولار/ برميل عام 2022.

يتضح مما تقدم ان سعر النفط الخام يخضع لمجموعة من التقلبات بشكل مستمر وذلك بسبب طبيعة سوق النفط الدولية والتي تتصف بعدم الاستقرار والديناميكية وان التذبذب الحاصل في سوق النفط العالمية قد ساهمت به العديد من العوامل السياسية والاقتصادية لأحداث مثل هذا التذبذب والتي يتضح ان اغلبها تقع خارج سيطرة البلدان المنتجة للنفط وان هذه التقلبات في اتجاهاتها المنخفضة اثرت بشكل كبير في الاقتصادات العربية وخصوصاً العراق ولاسيما ان هذه التطورات تترك أثراً اقتصادياً في المدى القصير والمتوسط وعلى قدرة الاقتصاد على تحقيق النمو الاقتصادي.

ثالثاً: تحليل اثر تقلبات اسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي في العراق بعد عام 2003

من خلال الجدول (4) الذي يوضح اثر تطور اسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي في العراق للمدة 2003- 2022 نلاحظ ان النمو الاقتصادي في العراق ارتفع عن عام 2003 ليبلغ موجب 69.3 % عام 2004 ويعود السبب في ذلك الى ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي الناجم عن ارتفاع اسعار النفط الخام في السوق النفطية العالمية اذ بلغ معدل النمو في اسعار النفط الخام 30% بسبب

تداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 واستمر معدل النمو الاقتصادي بالارتفاع ليبلغ 50% عام 2006 و45% عام 2008 نتيجة نمو اسعار النفط الخام والتي بلغت ما يقارب 20% و39% على التوالي فضلاً عن ارتفاع نسبة مساهمة باقي القطاعات الاقتصادية المنتجة نتيجة استقرار الوضع الاقتصادي والسياسي .

ثم انخفض النمو الاقتصادي عام 2009 ليبلغ سالب 9.6% نتيجة انخفاض اسعار النفط الخام وبمعدل نمو سالب 34.3% بسبب ازمة الرهان العقاري التي بدأت في الولايات المتحدة وامتدت اثارها لبقية دول العالم . كما شهدت المدة 2010-2013 معدلات نمو سنوية موجبة لتبلغ ما يقارب 11% عام 2013 نتيجة انخفاض في سعر صرف الدولار وارتفاع اسعار النفط في الاسواق العالمية نتيجة الاوضاع الغير مستقرة في المنطقة العربية والافريقية . ومن ثم انخفض معدل النمو الاقتصادي للعامين 2014 , 2015 نتيجة التحديات الامنية المتمثلة بالحرب ضد تنظيم داعش فضلاً عن التخريب الذي طال البنية التحتية للقطاع النفطي وانخفاض اسعار النفط الخام بمعدل ما يقارب 50% نتيجة زيادة المعروض النفطي العالمي .

اما خلال الاعوام 2017 - 2019 فقد شهد معدلات نمو اقتصادي موجب نتيجة قيام الاوبك بتحديد الانتاج للتحكم بسعره مما دفع اسعار النفط للارتفاع مسجلة معدل نمو سنوي موجب 32% والذي ترتب عليه زيادة في معدلات الناتج المحلي الاجمالي فضلاً عن ارتفاع مساهمة الانشطة الاقتصادية غير النفطية كالقطاع الزراعي وقطاع الكهرباء والماء (حمزة ومحمد , 2023 : 347) . ثم انخفض الناتج المحلي الاجمالي عام 2020 مسجلاً معدل نمو اقتصادي سالب 18.6% نتيجة انخفاض اسعار النفط الخام بمعدل سنوي بلغ ما يقارب 35% نتيجة تداعيات جائحة كورونا والتزام العراق بتخفيض الانتاج حسب مقررات اوبك+ (تقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي , 2020 : 46) . ونتيجة لارتفاع اسعار النفط الخام خلال المدة 2021-2022 بمعدل نمو سنوي بلغ (36.8 و 68.5%) ارتفع معدل النمو الاقتصادي من 19.9% عام 2021 الى 25.9% عام 2022.

جدول (4)

اثر تطور اسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي في العراق للمدة 2003- 2022 (%)

السنوات	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي % GDP	معدل نمو اسعار النفط الخام % Oil price
2003	- 4.4	2.3
2004	69.3	30.07
2005	7.5	39.7
2006	50.3	19.9
2007	36.3	14.5
2008	45.1	38.7
2009	-9.6	-34.3
2010	20.4	26.9
2011	34.4	38.3
2012	18.1	1.7
2013	11.4	-4.1
2014	- 6.9	-8.8
2015	- 20.1	-49.3
2016	2.6	-17.4
2017	11.1	31.2
2018	20.2	32.3
2019	1.9	-7.3
2020	- 18.6	-34.8
2021	19.9	68.5
2022	25.9	36.8

المصدر : من إعداد الباحث استنادا إلى :

1- وزارة التخطيط، (2022) ، الجهاز المركزي للإحصاء، النشرات الإحصائية السنوية، الحسابات القومية، سنوات متفرقة، صفحات متفرقة ، بغداد – العراق.

2- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وغيرها، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات (2003-2022)، صندوق النقد العربي، أبوظبي.

3- OPEC ,Annual statistical Bulletin data for the years (2003-2022)

يتضح مما سبق ان معدلات النمو الاقتصادي في العراق ارتبطت الى حد كبير بالتغيرات في اسعار النفط العالمية والتي تمتاز بعدم الاستقرار اذ تخضع اسواق النفط العالمية الى مجموعة من التطورات المهمة والتي تقود الى حدوث اختلاف كبير في ميزان العرض والطلب ,وما يميز السوق النفطية انها ذو طبيعة خاصة تأخذ خصوصيتها من تداخل العوامل السياسية والاقتصادية وتتفاوت في درجة تأثيرها على اسعار النفط الخام في السوق العالمية , فضلا عن انعدام التنوع الاقتصادي نتيجة عدم استقرار السياسات الاقتصادية للدولة وقدم المصانع والآلات والمعدات وانعدام الاستراتيجيات الصناعية والانتاجية كل ذلك جعل من الناتج المحلي الاجمالي ومن ثم النمو الاقتصادي في العراق يرتبط بناتج القطاع النفطي .

المطلب الثالث: قياس اثر العلاقة بين تقلبات اسعار النفط الخام والنمو الاقتصادي في العراق بعد عام 2003

1- توصيف النموذج القياسي : يعد الاقتصاد القياسي من أساليب التحليل الاقتصادي الذي يهتم بالتقدير الكمي للعلاقات الاقتصادية. تم استخدام وتوظيف عدد من الاساليب الاحصائية وتوظيفها لغرض وصف وتحليل البيانات الخاصة بتقدير العلاقة بين اسعار النفط الخام والنتائج المحلي الاجمالي كمتغير معبر عن النمو الاقتصادي واختبار فرضياتها ,اذ يمثل المتغير المستقل (اسعار النفط الخام OIL) والمتغير التابع (النتائج المحلي الاجمالي GDP). وبالاعتماد على الحاسوب لحزمة من برامج التطبيقات الجاهزة (SPSS. V. 22) وتم تحديد متغيرات النموذج كما يأتي :

$$GDP=F(OIL)$$

2- تحديد متغيرات النموذج : تم تحديد متغيرات النموذج المقترح على النحو التالي

أ- الناتج المحلي الإجمالي GDP (Gross domestic product)

ب- اسعار النفط الخام Oil p (Oil Price)

3 - النموذج المقدر لمعادلة الانحدار: يمكن توضيح ذلك من خلال المعادلة ادناه فضلاً عن الاساليب ادناه:

$$GDP = a + Oil p B1 + \epsilon i$$

4- الاحصاء الوصفي : يتم عرض الإحصائيات الوصفية في الجدول (5) لجميع المتغيرات المستخدمة في البحث. في العينة، يبلغ متوسط الناتج المحلي الاجمالي المعبر عن النمو الاقتصادي 27.093 بينما بلغ متوسط اسعار النفط الخام 21.700 كما هو موضح في قيم الحد الأدنى والحد الأقصى والانحراف المعياري لنمو الاقتصاد واسعار النفط بلغت نتائج الانحراف المعياري 16.984 و 17.618 على التوالي.

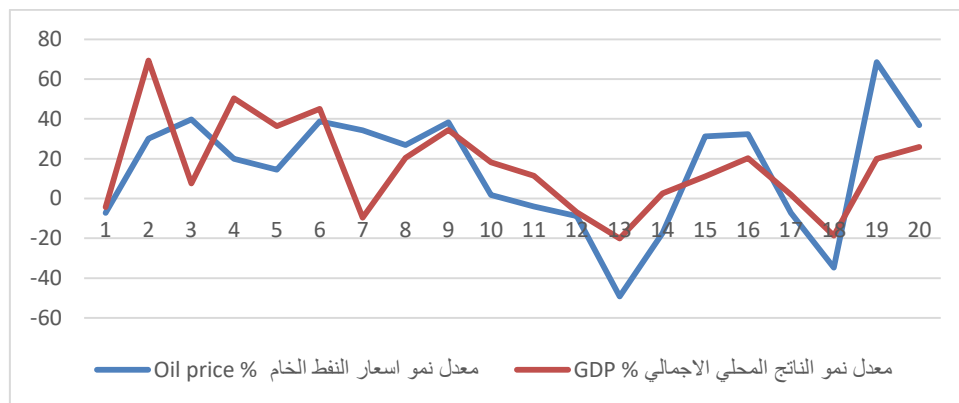
جدول (5) الاحصاء الوصفي

Variable	Mean	Std. Dev.	Min	Max
GDP	27.093	16.984	1.700	68.500
Oil price	21.700	17.618	2.000	69.000

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS بعد اعادة تنظيمها .

5- اختبار السكون : يلاحظ من الشكل (1) ان السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث غير مستقرة

الشكل (1) اختبار السكون للسلسلة الزمنية



المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .

6- الارتباط بين المتغيرات :

يستخدم ارتباط Pearson لاكتشاف قوة العلاقة بين المتغيرات واتجاهها، ويمثل الارتباط الايجابي بين متغيرين الى أن الزيادة في احد المتغيرات يقابله زيادة في المتغير الاخر، اما الارتباط السلي فيشير الى أن الزيادة في احد المتغيرات يقابلها انخفاض في المتغير الاخر. إذ يكون الارتباط ايجابي قوي عندما يكون (+0.7 الى +0.3)، و ايجابي ضعيف عندما يكون (+0.3 الى 0). بينما يكون الارتباط سلي قوي عندما يكون (-0.7 الى -0.3)، وسلي ضعيف عندما يكون (-0.3 الى 0). اما اذا كان معامل الارتباط (+1) فهذا يشير الى ارتباط ايجابي تام، و(-1) يشير الى ارتباط سلي تام، و(0) يشير الى عدم وجود ارتباط .

جدول (6) علاقات الارتباط بين المتغيرات

Variables	GDP	Oil price
GDP	1	
Oil price	0.753*	1

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS بعد اعادة تنظيمها .

وبناءً على ما جاء في الجدول (6) ومن خلال ما بينته النقاط السابقة يمكننا الوصول الى وجود علاقة ارتباط ايجابية قوية ومعنوية بين النمو الاقتصادي واسعار النفط الخام مما يؤدي الى قبول الفرضية الرئيسة للبحث ، اعتماداً على ما اظهرته نتائج اختبار معاملات الارتباط. (Pearson's Correlation).

7- اختبار الفرضية الرئيسة للبحث :

يتضح من تحليل التباين معنوية نموذج الانحدار الخطي وذلك لكون مستوى المعنوية اقل من 0.05 وهذا يدل على ان FC الجدولية اقل من القيمة المحسوبة F أي ان العلاقة الخطية ملائمة . كذلك يلاحظ من الجدول (7) معنوية نموذج الانحدار عند مستوى معنوية 0.05 وبما ان قيمة Sig اصغر من 0,05 فهذا يدل على ان المتغير المستقل (اسعار النفط الخام) يؤثر على للمتغير المعتمد (النمو الاقتصادي) .

الجدول (7) اختبار الفرضية الرئيسة للبحث							
Model	Sum of Squares	df	Mean Square	t	F	Sig.	
1	Regression	27397678971. 305	1	27397678971. 305	.996	7.273	.015b
	Residual	67807992907. 645	18	3767110717.0 91	2.697		
	Total	95205671878. 950	19				
a. Dependent Variable: GDP الناتج المحلي الاجمالي (مليون دولار)							
b. Predictors: (Constant), Oil price اسعار النفط الخام (ولار), (Constant)							

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS بعد اعادة تنظيمها .

كما يتضح من استخدام اختبار T-test الذي يستخدم لاختبار معنوية معامل النموذج المقدّر، فاذا كانت القيمة الاحتمالية لاختبار T-test أكبر من قيمة مستوى الدلالة المعنوية 0.05 يتم قبول فرضية العدم القائلة ان المعلمة المقدرة لا تختلف عن الصفر اما إذا كانت القيمة الاحتمالية باختبار T-test أصغر من 0.05 نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة القائلة

بمعنوية المعلمة المقدرة أي ان المعلمة ذات دلالة إحصائية، ومن نتائج التقدير يتضح معنوية معلمة اسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي لذلك يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة القائلة ان النمو الاقتصادي يعتمد على اسعار النفط الخام.

8- تحليل الانحدار:

تم اعتماد مجموعة من نماذج التحليل الاحصائي ومنها المربعات الصغرى العادية (POLS)، ونموذج التأثير الثابت (FEM)، ونموذج التأثير العشوائي (REM). اعتمدت هذه الدراسة ثلاث مراحل من أجل الحصول على النموذج المناسب لدراسة العلاقات بين اسعار النفط الخام والنتائج المحلي الاجمالي المعبر عن النمو الاقتصادي. أولاً، تم استخدام اختبار Prob لتحديد النموذج الأفضل بين نموذج POLS ونموذج FEM. فعندما يكون اختبار Prob لنموذج FEM أقل من 0.05، يعتبر نموذج FEM أفضل من نموذج POLS. ثانياً، من المقدر أن يستكشف نموذج REM أفضل نموذج بين نموذج POLS ونموذج REM. علاوة على ذلك، عندما يكون اختبار Prob لنموذج REM أقل من 0.05، يعتبر نموذج REM أفضل من نموذج POLS. ثالثاً، تم استخدام اختبار هاوسمان لتقييم أفضل نموذج بين نموذج FEM ونموذج REM. وبالتالي، عندما يكون اختبار Prob لاختبار Hausman أكبر من 0.05، يعتبر نموذج REM أكثر ملاءمة لتحليل الانحدار من نموذج FEM. ومع ذلك، أكدت العديد من الدراسات السابقة ضرورة اعتماد النموذج القوي لنموذج FEM أو REM من أجل الحصول على نتائج أكثر دقة وأقوى. علاوة على ذلك، عندما تكون قيم الارتباط التسلسلي أقل من 0.05، فهذا يشير إلى مشكلة التجانس والارتباط التي يمكن معالجتها من خلال اعتماد نموذج قوي. يوضح الجدول (8) ان هنالك علاقة طردية بين المتغير المستقل (اسعار النفط الخام) والمتغير التابع (النتائج المحلي الاجمالي).

جدول (8) تحليل الانحدار

Variables	POLS model	FEM model	REM model	Robust REM Model
Constant	0.049	0.045	0.041	0.043
Oil price	0.144*	0.146*	0.143**	0.147**
Prob test (POLS vs FEM)	0.014			
Prob test (POLS vs REM)	0.001			
Hausman test (FEM vs REM)	0.145			
Serial Correlation	16.456*** (0.000)			
Heteroscedasticity	163.336*** (0.000)			

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS بعد اعادة تنظيمها.

9- تأثير الانحدار باستخدام السنوات :

يتم تحليل السلسلة الزمنية بناءً على نموذج بيانات الزمنية. ومع ذلك، فإن التأثيرات الثابتة على مدار العام والاختلافات على مستوى الدولة لا تزال قضايا مهمة تحتاج إلى معالجة. علاوة على ذلك، تم إجراء التأثيرات الثابتة للسنوات على العلاقة بين اسعار النفط الخام والنتائج المحلي الاجمالي كما هو موضح في الجدول (9).

جدول (9) تأثير الانحدار باستخدام السنوات

GPB	Coef.	St.Err.	t-value	p-value	Sig
2003b	0.000	-	-	-	-
2004	0.002	0.002	0.853	0.324	No
2005	0.152	0.002	3.234	0.000	***
2006	0.015	0.346	0.446	0.153	No
2007	0.248	0.002	4.082	0.000	***
2008	0.109	0.001	7.335	0.000	***
2009	0.124	0.001	6.331	0.000	***
2010	0.104	0.001	5.610	0.000	***
2011	0.191	0.001	3.241	0.000	***
2012	0.239	0.001	6.660	0.000	***
2013	0.113	0.001	7.174	0.000	***
2014	0.015	0.245	0.426	0.625	No
2015	0.134	0.001	5.335	0.000	***
2016	0.166	0.001	9.014	0.000	***
2017	0.157	0.002	5.267	0.000	***
2018	0.120	0.002	6.774	0.000	***
2019	-0.002	0.002	4.278	0.000	***
2020	-0.016	0.001	9.626	0.000	***
2021	0.143	0.001	4.223	0.000	
2022o	0.000	-	-	-	-
Constant	0.035	0.056	1.356	0.462	-
Company-fixed effects	Yes				
Mean	0.041				
Overall r-squared	0.567				

بعد اعادة تنظيمها. SPSS المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج

الاستنتاجات :

- 1- ان النمو الاقتصادي في العراق متذبذب وذلك لارتباطه بأسعار النفط التي تشهد تقلبات بين فترة واخرى ففي حالات ارتفاع الاسعار يكون هنالك تحسن في معدلات النمو الاقتصادي وزيادة معدلات الاستثمار والعكس في حال انخفاض اسعار النفط يؤثر سلباً على معدلات النمو الاقتصادي بسبب ارتباط الاقتصاد العراقي بالصادرات النفطية .
- 2- تعرضت اسعار النفط الخام الى صدمات عنيفة بعد عام 2003 , ومن اسباب انخفاض اسعار النفط الخام ضعف الطلب بسبب انخفاض الطلب العالمي في اوروبا وتباطؤه في الصين فضلاً عن زيادة العرض بسبب انتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة مما نتج عنه انخفاض الطلب على نفوط الشرق الاوسط .
- 3- يعاني الاقتصاد العراقي من اختلالات واشكاليات واسعة لأسباب عديدة منها داخلية واخرى خارجية ابرزها اختلال في هيكل الناتج المحلي الاجمالي بسبب زيادة نسبة مساهمة ناتج القطاع النفطي فيه وتوقف عملية الانتاج في القطاعات السلعية الرئيسة (الصناعة والزراعة) وضعف واضح في مساهمة بقية الانشطة الاقتصادية مما يجعل الاقتصاد معرضاً للصدمات الخارجية مما ينعكس بنحو مباشر على الناتج المحلي الاجمالي الذي حقق معدلات نمو سالبة بعد انهيار اسعار النفط الخام كان ابرزها عامي 2015 و2020 .
- 4- اظهرت النتائج وجود علاقة ارتباط ايجابية قوية ومعنوية بين متغيرات البحث وكانت النتيجة وجود تأثير مباشر وايجابي وذو دلالة احصائية لتذبذب اسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي بلغ مقداره (0.753) مما ادى الى قبول الفرضية الرئيسة للبحث بمعنى ان هنالك طردية بين المتغير المستقل (اسعار النفط الخام) والمتغير التابع (الناتج المحلي الاجمالي) .
- 5- رغم صعوبة استشراف اسواق النفط العالمية نتيجة تعدد المتغيرات وصعوبة تقديرها الا انه سيبقى للقطاع النفطي دوراً رئيساً في تنمية الاقتصاد العراقي .

التوصيات

- 1- اهمية تفعيل الصناديق السيادية لتجميع الفوائض المالية الناتجة من ارتفاع اسعار النفط والاستفادة منها في حالات انخفاض الاسعار والتي من الممكن ان تسهم في بناء الاقتصاد وتنميته.
- 2- اهمية تفعيل اكبر لدور منظمة اوبك في السوق النفطية العالمية من خلال اعادة النظر في السياسات الانتاجية والتسويقية التي انتهجتها منظمة اوبك , والعمل على تجسيد التعاون بين الدول الاعضاء لتحقيق الاستقرار في اسعار النفط بشكل يخدم مصالح جميع الدول المصدرة .
- 2- ضرورة تبني اصلاحات اقتصادية جذرية لتفادي القلق والارباك في تنفيذ السياسات الاقتصادية عند حدوث انخفاض اسعار النفط الخام من خلال تنويع الاقتصاد العراقي الذي يعتمد اعتماداً كلياً على الايرادات النفطية وخلق اقتصاد يتصف بالزيادة في مساهمة القطاعات الاقتصادية المنتجة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي كقطاع (الصناعة والزراعة والمصارف والسياحة والخدمية) والتي تشكل مصادر تمويلية متنوعة .
- 3- توسيع دور القطاع الخاص والاستثمارات الاجنبية وتبني اسلوب عقود المشاركة بينه وبين القطاع الحكومي لمعالجة عدم توفر التخصيصات المطلوبة ونقص كفاءة الاداء في تنفيذ المشاريع التنموية , وللعمل على جذب الاستثمارات الاجنبية من اجل النهوض بالواقع الاقتصادي من خلال انشاء الشركات والمؤسسات الخاصة التي تهدف الى تحقيق التنمية والنمو في الاقتصاد العراقي .
- 4- تطوير البنية التحتية للمصافي الحالية وزيادة طاقتها الانتاجية فضلاً عن اقامة مصافي جديدة بدلاً من تصدير المنتجات النفطية بدلاً من تصدير النفط الخام مما يسهم في بناء الاقتصاد وتنميته .

المصادر:

- 1- ارباط , علي عبد الحسن ويحيى حمود حسن البوعلي, (2023), "تحليل مدى اهمية النفط في الاقتصاد العراقي للمدة 2004-2020", مجلة العلوم الاقتصادية , جامعة البصرة , المجلد 18 العدد 69 , حزيران .
- 2- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وغيرها، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات (2003-2022)، صندوق النقد العربي، أبوظبي.
- 3- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وغيرها، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات (2003-2022)، صندوق النقد العربي، أبوظبي .
- 4- البنك المركزي العراقي, (2020), المديرية العامة للإحصاء والأبحاث , التقرير الاقتصادي السنوية 2020 , بغداد , العراق .
- 5- البنك المركزي العراقي, (2022), المديرية العامة للإحصاء والأبحاث , النشرات السنوية للبنك المركزي للأعوام 2010-2021 , بغداد , العراق .
- 6- الجبري .عثم محمد عبد الرضا , (2016), "الاثار الاقتصادية لانخفاض اسعار النفط على الاقتصاد العراقي 2014-2016", مجلة جامعة بابل , المجلد 24 العدد 8.
- 7- الضامن , خطاب عمران صالح , (2016), "تقلبات اسعار النفط الخام واثارها على بعض مؤشرات الاقتصاد العراقي للمدة 2009-2014", مجلة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية , جامعة كركوك , المجلد 5 العدد 2 .
- 8- العاني , قاسم عبدالستار , (2022), " اثر الانفاق الاستثماري الحكومي على النمو الاقتصادي في العراق للمدة من 2020-2044", مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية.
- 9- بيبيرس , محمد السيد محمد , (2023), " العلاقة المتبادلة بين اسعار الصرف واسعار النفط الخام " , مجلة دراسات قانونية واقتصادية , كلية الحقوق , المجلد 9 , العدد 3 , سبتمبر .
- 10- ثامر , حسين ماجد , (2021), "تحليل تقلبات اسعار النفط الخام واثرها على استدامة الدين العام في العراق للمدة 2000-2019", مجلة الدراسات المستدامة , المجلد 3 , العدد 4 .
- 11- حسين , بيداء رزاق , (2018), " اثر تغيرات اسعار النفط على الاستقرار النقدي في العراق للمدة 2003-2016", مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية , الجامعة المستنصرية , المجلد 15 , العدد 63.
- 12- حمزة , بشير دوهان ومحمد ناجي محمد , (2023), "قياس تقلبات اسعار النفط على الانضباط المالي في العراق للمدة 2003-2020", مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية , المجلد 15 , العدد 1 , شباط .
- 13- رويجع , السعيد , (2013), " التطور التاريخي لأسعار البترول واثره على الاقتصاد الجزائري 1970-2009", رسالة ماجستير , كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير , الجزائر .
- 14- سعدون , ازاد احمد وسمير فخري نعمة الوائلي , (2010), "انعكاس السياسة المالية والنقدية على البطالة في الاقتصاد العراقي بعد 2003", مجلة دراسات اقليمية , جامعة الموصل , المجلد 7 , العدد 18 .
- 15- سلمان , هيثم عبدالله , (2015), " علاقة النمو بالإصلاح الاقتصادي في العراق", مجلة العلوم الاقتصادية والادارية , جامعة البصرة , المجلد 12 , العدد 35 .
- 16- صالح , خطاب عمران واسحاق يوسف حمدان, (2017), "تطورات اسعار النفط والعوامل المؤثرة فيها خلال المدة 2004-2015", مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية , جامعة تكريت , المجلد 1 , العدد 37 .
- 17- عبد الرضا , نبيل جعفر , (2013), " في مواجهه التخلف " , (الطبعة الاولى, دار الغدير للنشر , البصرة , العراق) .

- 18- عبد الرضا, نبيل جعفر ومصطفى عبدالله محمد, (2016), "المسارات العكسية للنفط العراقي", (الطبعة الاولى, دار الغدير, العراق).
- 19- عبدالمجيد, علي اسماعيل, (2019), "اثر تقلبات اسعار النفط على السياسة النقدية في العراق", مجلة اهل البيت, جامعة اهل البيت, العدد 25, المجلد 1, ايلول.
- 20- علي, أحمد بريهي, (2011), "اقتصاد النفط والاستثمار النفطي في العراق", (الطبعة الأولى, العراق, دار الحكمة).
- 21- علي, رحمان حسن ومروان شاكر عبيد, (2020), "تحليل مؤشرات النمو الاقتصادي في بيئة الاقتصاد العراقي للمدة 2004-2017", مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية, المجلد 12, العدد 35.
- 22- علي, رحمن حسن ومروان شاكر عبيد, (2020), "تحليل مؤشرات النمو الاقتصادي في بيئة الاقتصاد العراقي للمدة 2004-2017", مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية, المجلد 12, العدد 35.
- 23- محمد, عثمان عواد, (2022), "تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي والقطاع الصناعي في العراق للمدة 2003-2017", مجلة اقتصاديات الاعمال للبحوث التطبيقية, المجلد 2, العدد 1.
- 24- منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك), (2015), "تقرير الأمين العام السنوي", الكويت.
- 25- موري, سمية وعبد الحميد لخديمي, (2015), "تغيرات سعر النفط وسعر الصرف في الجزائر مقارنة تحليلية وقياسية", مجلة بحوث اقتصادية وعربية, العدد 71, تموز, الجزائر.
- 26- هشام, عيادة, (2016), "المقاربة اللاخطية بين اسعار النفط والذهب والدولار", مجلة البحوث الاقتصادية والمالية, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية, جامعة العربي, المجلد 21, الجزائر.
- 27- وزارة التخطيط, (2022), الجهاز المركزي للإحصاء, النشرات الإحصائية السنوية, الحسابات القومية, سنوات متفرقة, صفحات متفرقة, بغداد – العراق.
- 28- وزارة التخطيط, (2022), الجهاز المركزي للإحصاء, النشرات الإحصائية السنوية, الحسابات القومية, سنوات متفرقة, بغداد – العراق.

29- OPEC, Annual statistical Bulletin data for the years (2004-2022).